مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

لبنان يوثّق جرائم إسرائيل... ما الخطوة التالية؟ صادر: محكمة العدل الدوليّة المرجع الصالح

بدأ لبنان رسميا توثيق الانتهاكات وجرائم الحرب الاسرائيلية في لبنان خلال فترات الحروب المتقطعة منذ العام 2023، عبر مسار رسمي وقانوني وحقوقي، يشمل تقارير حكومية وأممية، مثل تقارير اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني وبعثة المفوضية السامية لحقوق الانسان وغيرها، عملت على توثيق الاضرار والخسائر البشرية والمادية في كل مرافق البلدات الجنوبية وبيروت وضواحيها

تعتمد آليات وجهات التوثيق الرسمية والحقوقية على الآتي:

• التقارير الرسمية الحكومية: تعدها جهات رسمية لبنانية، وتقدم شكاوى دورية موثقة بالادلة والخرائط والاحصاءات الى مجلس الامن والامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

• اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: تتولى رصد وجمع الادلة القانونية المتعلقة باستهداف الاعيان المدنية، المستشفيات، الجسور، المدارس، المراكز الصحية، مصادر المياه والكهرباء، المنازل، واحراق الاراضي الزراعية والاحراج.

• المنظمات الدولية: ترصد بعثات الامم المتحدة ومنظمات مثل منظمة حقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، لجنة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها، الخروقات المستمرة والاعتداءات على المدنيين والصحافيين والمسعفين والمنشآت المدنية الرسمية والخاصة.

• المبادرات المحلية والمجتمعية: تقوم مراكز حقوقية وبحثية محلية (المفكرة القانونية، الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والانذار المبكر التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية، ولجنة المتابعة النيابية لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج وغيرها) بتوثيق ادلة وملفات عن جرائم الحرب وحماية حقوق الضحايا.

تسلم رئيس الجمهورية جوزف عون من نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري تقرير "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني" الذي يوثق الانتهاكات الاسرائيلية لقواعد القانون الدولي الانساني خلال الحرب الاخيرة على لبنان. يقع التقرير في 232 صفحة، ويتضمن وثائق ومستندات وصورا توثق، بحسب الرئاسة، استهداف اسرائيل جسورا ومعابر وشققا سكنية ومؤسسات طبية. كما يوثق استهداف طواقم الاسعاف والدفاع المدني والصليب الاحمر اللبناني والاعلاميين، الى جانب اهداف مدنية اخرى. التقرير يرصد ايضا عمليات النزوح القسري، والاضرار التي لحقت بالمستشفيات والاعيان الثقافية والمنشآت المدنية.

وقال الوزير متري: إن توثيق الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في حق لبنان واللبنانيين يجري عبر مسارين رئيسيين: الاول من خلال اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني، والثاني عبر بعثة المفوضية السامية لحقوق الانسان التي تؤدي دورا مشابها لهيئات تقصي الحقائق في المحافل الدولية، وترفع تقاريرها الى مجلس حقوق الانسان في جنيف.

في ما يتعلق بالملاحقة القضائية، أشار إلى أن لبنان ليس منضما إلى اتفاقية روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يجعل مقاضاة اسرائيل امام المحكمة امرا متعذرا من قبل الدولة اللبنانية، لافتا الى ان المحكمة تستطيع في ظروف محددة، قبول اختصاصها لفترة زمنية معينة. على ان ذلك لا يحول دون حق الافراد اللبنانيين في ملاحقة اسرائيل امام عدد من المحاكم الاوروبية، مؤكدا ان بعض اللبنانيين بدأوا بالفعل باتخاذ اجراءات قانونية لممارسة هذا الحق.

استنادا الى المصادر الرسمية والدولية المتاحة، لا يوجد حتى الآن رقم وطني موحد واحد يمكن اعتباره حصيلة تراكمية نهائية لأضرار الابنية في لبنان منذ تشرين الاول 2023 وحتى عام 2026، بسبب اختلاف الفترات الزمنية ونطاقات التغطية ومنهجيات التقييم بين التقارير. لذلك، ينبغي عرض الارقام بحسب الفترة والمصدر، وتجنب جمعها حسابيا عندما يكون هناك احتمال للتداخل.

يعد تقرير "التقييم السريع للاضرار"، المرجع الوطني الاساسي لاضرار حرب 2023-2024. وقد اعد استجابة لطلب الحكومة اللبنانية، ويغطي الفترة الممتدة من 8 تشرين الاول 2023 حتى 20 كانون الاول 2024. بحسب هذا التقييم، تأثرت نحو 162,900 وحدة سكنية في لبنان، منها نحو 45,400 وحدة مدمرة، و74,300 وحدة متضررة جزئيا، و43,200 وحدة تعرضت لاضرار طفيفة. كما اظهر التقييم أن النبطية والجنوب وجبل لبنان، ولا سيما الضاحية الجنوبية لبيروت، كانت من اكثر المناطق تأثرا.

اما احدث المعطيات الوطنية المنشورة عن المجلس الوطني للبحوث العلمية - لبنان، فقد اشار المجلس في تقييم للقطاع السكني خلال عام 2026 الى تضرر نحو 40 ألف وحدة سكنية، بين مدمرة كليا ومتضررة بشكل كبير، خلال نحو 35 يوما من التصعيد الاخير فقط. واوضح المجلس أن هذا الرقم يعادل نحو 16% من اجمالي الاضرار التي سجلها خلال المراحل السابقة من الحرب، وحدد الضاحية الجنوبية لبيروت في المرتبة الاولى من حيث

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

حجم الاضرار، تليها اقضية النبطية وبنت جبيل وصور.

في جنوب لبنان، نشر برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، بالتنسيق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، تقييما في 19 حزيران 2026، يستند الى صور فضائية عالية الدقة بتاريخ 29 نيسان 2026 ومقارنتها بخط اساس يعود إلى 23 تشرين الاول 2025. وقد رصد التقييم 11,095 مبنى مدمرا بالكامل، تؤثر على 17,891 وحدة سكنية، إضافة إلى 2,242 مبنى متضررا جزئيا تؤثر على 5,219 وحدة، و9,311 مبنى باضرار طفيفة تؤثر على 18,282 وحدة. بذلك، بلغ عدد المباني المصنفة بدرجات الضرر المختلفة ضمن نطاق هذا التقييم 22,648 مبنى، فيما قدرت الاضرار المباشرة في المباني بنحو 1,38 مليار دولار وحجم الركام بنحو 3,1 ملايين متر مكعب.

بالنسبة الى بيروت وجبل لبنان، انجز في عام 2026 تقييم منفصل على مستوى المباني، فاظهر 146 مبنى مدمرا بالكامل و264 مبنى متضررا جزئيا، اي 410 مبان ضمن هاتين الفئتين، اضافة الى اضرار على

> **اسرائيل ارتكبت 3 من 4 جرائم ضد الانسانية في حق لبنان**

مستوى الوحدات السكنية. يجب التعامل مع هذه النتائج ضمن الفترة والمنهجية الخاصة بهذا التقييم، وليس اضافتها آليا الى حصيلة عام 2024.

في البقاع وبعلبك - الهرمل، ثمة تقييمات منفصلة لأضرار الأبنية اعدتها جهات أممية، من بينها UN-Habitat، استنادا الى صور فضائية وعمليات تحليل للأبنية والركام. لذا ينبغي ابقاؤها منفصلة عند اعداد حصيلة وطنية ما لم يصدر تقييم موحد يزيل احتمالات الازدواجية.

لم تحتسب ارقام الشهداء والجرحى والاضرار، النهائية لأن الحرب ما زالت مفتوحة وكل يوم يسقط شهداء وجرحى، كما تدمر اسرائيل مزيدا من البيوت والمنشآت في الجنوب. تبقى الاضاءة على الخطوات التالية من حيث قدرة لبنان على متابعة التحقيقات في هذه الجرائم، ورفع الدعاوى القضائية أمام الهيئات والمحاكم الدولية المختصة، وعلى الاجراءات التي يمكن أن تتبع اجرائيا وقانونيا وحقوقيا للحصول على حقوقه وحقوق مواطنيه المتضررين.

"الأمن العام" التقت رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

■ بدأت الدولة اللبنانية توثيق انتهاكات وارتكابات القوات الاسرائيلية للقوانين الدولية والانسانية خلال حربها على لبنان. مَن هي الجهات (منظمات أو محاكم) الدولية المختصة التي يجب رفع التقرير إليها؟

□ قبل الخوض في الموضوع، لا بد من الاشارة الى ملاحظتين تمهيديتين ضرورتين: الاولى تتعلق بالمادة 13 من اتفاق الاطار بين لبنان واسرائيل، حيث ارتضى الفريقان لتبيان "حسن النية"، أن لا تقام دعاوى جزائية ضد بعضهما عن الاضرار والحصول على تعويضات وغير ذلك، انما هذه المادة لا تمنع الدولة اللبنانية من أن تقيم دعاوى لاحقا، ولا تمنع الأفراد من اقامة دعاوى. الملاحظة الثانية من ناحية المحاكم الدولية المختصة، هناك المحكمة الجنائية الدولية، لكن لم توافق اسرائيل على الانضمام اليها أو الى نظام روما الاساسي، بل ترفض الاعتراف بولايتها، اما لبنان فلم ينضم بدوره رسميا الى المحكمة رغم أن حكومته وافقت مؤقتا عام 2024 على قبول اختصاصها للتحقيق بالجرائم على اراضيها، إلا انها تراجعت لاحقا ولم تصبح عضوا. لذلك هناك محكمة العدل الدولية، ومن المهم ان تكون لدى لبنان تقارير كافية موثقة عن انتهاكات اسرائيل، التي لم تترك جرما من جرائم القانون الانساني الدولي الا وارتكبته، وهي اربع جرائم: جريمة الاعتداء التي لم يتقرر لها تعريف متفق عليه حتى الآن لسوء الحظ، جرائم الحرب، جرائم الابادة، والجرائم ضد الانسانية. ◄

■ ما هو المطلوب وفق القوانين الدولية لقبول هذه الدعاوى أو الشكاوى اللبنانية؟
□ بالنسبة الى جرائم القانون الانساني، فان اسرائيل ارتكبت 3 جرائم منها في حق لبنان، ولو كان هناك 6 جرائم لكانت ارتكبتها. انما جرائم الحرب هي التي يكون الرد على أي اعتداء غير متناسب أو متطابق مع حجم الاعتداء لجهة قوة الرد وطبيعته، واذا سقط ضحايا مدنيون يعتبر الرد جريمة حرب. من السهل اثبات جريمة الحرب لأن الجهة التي تعطي الامر معروفة، ومعروفة النتائج بحسب عدد الشهداء، وجميع عناصر هذه الجريمة متوافرة. اما الجريمة ضد الانسانية فهي الجريمة التي لا يتناسب فيها الرد مع العمل الذي قام به الطرف الآخر، والمقصود به المدنيون الذين لا علاقة لهم وليس العسكريين. كما يتعلق الامر بعدد الضحايا الذين سقطوا، بما يؤكد أنها جريمة ضد الانسانية. في جرائم الابادة ايضا من الصعب اثبات عناصرها، اذ لتوثيق حصول جريمة ابادة يجب ان يكون هناك ضحايا من الطائفة نفسها او المذهب نفسه، مما يعني إبادة اتنية. اذا استطعنا اثبات أن اسرائيل تستهدف طائفة معينة أو لونا معينا من الناس، يمكن أن يصح الاتهام بجريمة ابادة.

> **المطلوب من لبنان توثيق الجرائم بصورة دقيقة وكافية تستوفي شروط جرائم الحرب او احداها**

اذكر انه ايام وزير العدل السابق الراحل بهيج طبارة، طلبنا استشارة قانونية دولية من القاضي انطونيو كاسيزي الذي تولى لاحقا رئاسة المحكمة الخاصة بلبنان، وسألناه هل أن الاعمال التي تقوم بها اسرائيل تنطبق على جريمة الابادة؟ فرد أنه حتى ذاك الوقت لا يعتبر حصول جريمة ابادة. لذلك المطلوب من لبنان ان يوثق هذه الجرائم بصورة دقيقة وكافية تستوفي شروط هذه الجرائم، فيمكننا تقديم دعوى والمطالبة بتعويضات ويكون لدى لبنان أمل اكبر بالفوز.

■ هل يستغرق قبولها وبتها وقتا طويلا؟
□ من ناحية الفعالية، اقامة مثل هذه الدعاوى وبتها يستغرق بين 7 و10 سنوات، لأن كل مدعى عليه يحاول أن يؤخر البت في مسار الدعوى. كما أن اجراءات المحاكمة العادلة تصب لصالح المدعى عليه وليس لصالح الجهة المدعية، وتقضي بحفظ كل حقوق المدعي عليه، ان من ناحية تبلغ الاوراق أو المهل أو الاجراءات التي يمكن ان تطالب بها، خاصة اذا كانت عناصر الادعاء غير مكتملة، ومتى اكتملت كل عناصر الادعاء لا يستطيع المدعي عليه الرد أو الاعتراض عند صدور الحكم.

■ على ماذا يمكن ان يحصل لبنان من حقوق تترتب على اسرائيل اذا تم قبول الدعاوى؟
□ هذه الدعاوى هي للمطالبة بتعويضات عن الاضرار التي حصلت من جراء جرائم الحرب الاسرائيلية، وبالتالي بقدر ما يتمكن لبنان من توثيق الاضرار المادية والضحايا بالارقام والمستندات والشهادات الحية عن الانتهاكات عند حصولها، يكون لدى لبنان امل في الحصول على التعويضات. انا اعتقد بأن توثيق الجرائم امر مقدور عليه، لأن هناك العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة والدولية وثقت كل الارتكابات الاسرائيلية وحجم الاضرار وعدد الشهداء والجرحى لاثبات حصول هذا الجرم.

■ هل تتوقع اعتراضات دولية على ملاحقة اسرائيل علما ان الكثير من الدول والمنظمات الدولية اكدت انتهاكها للقوانين الدولية خلال الحروب؟
□ الكل يعلم ان نتنياهو مطلوب بمذكرتي توقيف صادرتين عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لكن ذلك لم يردعه ولم يتوقف عنده وواصل السفر الى الخارج، وهذا امر يدل على ان منطق القوة بات اقوى من القانون الدولي ويتفوق عليه، وان القانون الدولي لا يؤخذ في الاعتبار. لذلك يحتاج لبنان الى اصدقاء دوليين لدعمه حتى لا يبقى أي حكم يمكن ان يصدر حبرا على ورق، الا اذا تدخلت الولايات المتحدة الاميركية واجبرت اسرائيل على التنفيذ. لكن التنفيذ يبقى متروكا للوقت الذي يصبح فيه القانون متفوقا على القوة.